

اقتصاد ومجتمعات < شباط/فبراير > 2011

سيباستيان غوكس

الحيوات التسع للسرية المصرفية في سويسرا

أخيراً قبلت برن في 2009 أن تكسر مؤسسة السرية المصرفية. لكن هذه التنازلات بقيت محدودة، وتجهد الساحة المالية لتحديد مداها.



في مطلع العام 2009، وبدفع من الدول الرئيسة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة، قرّرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن تُقدم على خطوة كانت تمنعت عنها لوقت طويل. فقد هدّدت بأن تُدرج سويسرا على لائحة الجنّات الضريبية، وهو ما كان من شأنه أن يفرض عقوبات قاسية عليها [1]، وذلك إذا لم تبادر برن سريعاً إلى إعادة النظر على الأقل في اثني عشر اتفاقية توصف بأنها تتعلّق "بازدواجية التكليف" (CDI)، عبر التزامها مبدأ التعاون الدولي ليس في حالات الاحتيال فقط، وإنما في حالات التهرب من الضريبة.

وفي الحقيقة، يميّز القانون السويسري بين التزوير الضرائبي - أي التقلّت من دفع الضريبة بفضل تزوير الوثائق، وهو ما يعتبر مخالفة جزائية - وبين التهرب من الضريبة، الذي تترتب عليه ملاحقات إدارية بسيطة، وبالتالي لا يستدعي رفع السرية المصرفية. ولذلك فإن طلبات التعاون التي قدّمتها الدول الأجنبية إلى السلطات السويسرية حتى العام 2009 نادراً ما تمّ قبولها لأنها كانت تصطدم تحديداً بجدار السرية المصرفية.

وفي موازاة مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية برزت مبادرة للولايات المتحدة. فيفضل اعترافات أحد مديري الثروات في "اتحاد المصارف السويسرية" (UBS)، وهو المصرف الرائد في أسطول القوة المالية السويسرية، تمكّنت واشنطن من الحصول على أدلة دامغة، وفيها أنه منذ سنوات عدة كان هذا المصرف ينشط في مساعدة زبائنه الأميركيين على التهرب من دفع ضرائبهم. ومنذ خريف العام 2008، طلبت وزارتا العدل والمال الأميركيين من اتحاد المصارف السويسرية أن يقدم إليهما مجمل المعطيات المتعلقة بعدد كبير جداً من زبائنه المقيمين في الولايات المتحدة، وصل إلى إثنتين وخمسين ألفاً.

إذّك وقع تجاذبٌ شديد بين برن وواشنطن، وفيه قدّمت الإدارة الأميركية دعوى مدنية وحركت على الأخصّ الملاحقات الجزائية ضدّ بنك "اتحاد المصارف السويسرية"، ممّا كان من شأنه على الأرجح أن يفرض على إفلاسه. كما أن أفق الموقع السويسري المالي قد قتم أكثر في العامين 2008 و2009، بحكم أنّ الحكومتين الألمانية والفرنسية قد حصلتا على لوائح اختلست من مصارف في سويسرا وليشتنتشتاين حملت أسماء آلاف الزبائن الأجانب وأرقام حساباتهم من الذين كانوا يتهربون من ضرائبهم في دولهم الأصلية.

إزاء هذه الضغوط المتعددة انتهى الأمر بالسلطات إلى الرضوخ. ففي مقابل وقف الإجراءات القضائية التي اتخذت ضد "اتحاد المصارف السويسرية"، قبلت هذه السلطات بأن تقدّم إلى مصلحة الضرائب الأميركية، وفي مرحلتين متتاليتين، الأولى في شباط/فبراير من العام 2009 والثانية في صيف العام 2010، المعطيات الخاصة بأربعة آلاف وخمسمائة زبون للمصرف. وفي ما يخصّ "اتفاقيات ازدواجية التكليف"، قبلت برن في آذار/مارس من العام 2009 طلب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مقابل تخليها عن إدراج اسم الاتحاد السويسري على اللائحة السوداء للجنّات الضريبية. مذّك تفاوضت مع حوالي ثلاثين دولة على اتفاقيات جديدة ألغت بموجبها التمييز بين التزوير الضرائبي والتهرب من دفع الضرائب. وهذا ما اعتبر ضربةً شديدة وجّهت إلى سمعة السرية المصرفية، التي كانت غير قابلة للتهالك والتي ترسّخت منذ زمن بعيد وبشكل متين، لدرجة أنها أصبحت العلامة الفارقة للموقع السويسري في عالم المال.

لم يكن هذا الهجوم الأوّل، بل سبقه الكثير. إذ لم تتوقّف الهجومات أبداً منذ مطلع القرن العشرين، أي ابتداءً من الفترة التي صارت فيها الأوساط المالية والسلطات السويسرية متشبّثة بتحويل البلاد إلى جنّة ضريبية، مراهنّة على تحقيق التلازم ما بين التساهل الضرائبي من جهة، والسرية المصرفية البالغة التشدد من جهة أخرى. إلا أنّ برن عرفت كيف تقاوم هذه الهجومات بطريقة فعّالة إلى حدّ رهيب. وهذا ما أبرزه على طريقته الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في كانون الثاني/يناير

العام 2010 حين قال: "لقد حصلنا في الأشهر العشرة الأخيرة على أكثر مما تمّ الحصول عليه على مدى عشرات السنين" [2].

يمكن تفسير حجم التراجع السويسري عبر تضافر أربعة عوامل. فأولاً، وبسبب الأزمة المالية والمصرفية العميقة التي ضربت مجمل الدول الصناعية، اضطرّ الاتحاد السويسري إلى مواجهة الهجوم المتزامن من مختلف القوى العظمى في العالم ولم ينجح في التفريق بين خصومه.

ثم إن اتحاد المصارف السويسرية، المؤسسة المالية الأولى في سويسرا، والذي يستأثر وحده بحوالي 40 في المئة من مجمل الموجودات المصرفية، هو الذي ضبطته مصلحة الضرائب الأميركية بالجرم المشهود في المساعدة على التهرب الضرائبي. يضاف إلى ذلك أنه في العامين 2008-2009 كان اتحاد المصارف السويسرية على شفير الانهيار، ولم يمكن اتقاذه إلا بمساعدة ضخمة من السلطات العامة، الأميركية منها على الأخص. هكذا لم يعد هذا المصرف قادراً على رفض تسليم واشنطن أسماء عدد كبير من المزورين، في وقت يتلقّى من الخزانة الأميركية مساعدة تساوي بضخامتها المساعدة التي منحت إلى منافسيه الأميركيين، وقد بلغت 75 مليار دولار على الأقل.

أخيراً فإن السلطات السياسية والمصرفية السويسرية التي ثملت بنجاحاتها في المواجهات السابقة قد أصابها الزهو. ففي آذار/مارس العام 2008، تجرّأ المستشار الاتحادي المكلف بالشؤون المالية، السيد هانز-رودولف مرتز على التأكيد: "أنا أؤكد للذين يهاجمون السرية المصرفية: أنهم سوف يحطمون أسنانهم قبل أن يصلوا إلى أي شيء" [3]. إذن لم تتحضر السلطات جيداً وجاءت ردة فعلها على الضغوط متأخرة وملتبسة.

ولكن هل تعني التنازلات السويسرية، كما أعلن الكثير من المعلقين، أن "السرية المصرفية قد ماتت؟" هناك ثلاثة أسباب على الأقل تحمل على الاعتقاد بعكس ذلك. فأولاً ما يزال التمييز بين التهرب الضريبي والتزوير الضريبي قائماً على أراضي الاتحاد السويسري، وبكلام آخر باتت الدول الأجنبية تتمتع فيها بوسائل تحقيق أكثر اتساعاً من وسائل الدولة السويسرية نفسها! ومن الصعب القول إلى متى سوف يبقى ممكناً الإبقاء على هذا الوضع القانوني الغريب. فحتى الآن، لم يُثر إلا بعض الانتقادات الخجولة حتى ضمن اليسار. والحقيقة أن الرأي العام في "أقدم نظام ديمقراطي في العالم" يتساهل، وحتى يوافق، منذ زمن طويل على بعض الانتهاكات، حتى الأكثر صراحة، على مبدأ المساواة أمام القانون. وما يشهد على ذلك هو نظام التكليف الاتفاقي، الذي يعفي بشكل شبه كلي أكثر من خمسة آلاف أجنبي من الأثرياء المقيمين في سويسرا من دفع أية ضريبة.

من جهة أخرى، لم ترضخ برن للطلب الأساسي المركزي الذي صدر من الاتحاد الأوروبي: وهو تبادل المعلومات الضرائبية بشكل تلقائي. فمع اتفاقيات ازدواجية التكليف الجديدة، صار بإمكان الدول المطالبة أن تحصل مبدئياً على المعلومات حتى المتعلقة منها بالتهرب الضريبي. إلا أن الفرق يبقى شاسعاً بين المبدأ والواقع. وفي الحقيقة، نجحت السلطات السويسرية أن تضع سلسلة من القيود ضمن التشريع الخاص بتطبيق هذه الاتفاقيات. وإذا ما نجحت الإدارة السويسرية في تنفيذ كل هذه القيود، وهذا مرتبط بتطور ميزان القوى مستقبلاً بين برن والدول صاحبة الطلب، فإن على الدول المطالبة أن تعرف سلفاً وبالتحديد ما الذي تطلب معرفته من المصارف السويسرية حتى قبل أن تصوغ طلباتها [4]...

أخيراً يبدو أن الحرب لن تنتهي سريعاً. فربما ستضطرّ الأوساط القيادية في الاتحاد السويسري، بحكم تطور موازين القوة الدولية، إلى تقديم مزيد من التنازلات. وعلى العكس ربما سيصل بها الأمر، كما حدث في الماضي، إلى سدّ الثغرة. إنها على كل حال تجهد في هذا السبيل، وليس من دون نجاح. فهي إذ نجحت في شق الصفوف المترابطة نسبياً لخصومها الأوروبيين الرئيسيين، حصلت مؤخراً من الحكومتين الألمانية والبريطانية على موافقة للتفاوض الرسمي حول مشروع وضعه جمعية المصارف السويسرية. وفيه باختصار أن السلطات السويسرية سوف تتكفل هي بنفسها بفرض ضرائب على الأموال التي يودعها أجنبان على أراضيها، ويأن تدفع للدولة المعنية في الأساس محاصيل هذا التكليف، مع الاحتفاظ بالسرية المصرفية، أي مع السماح لأصحاب رؤوس الأموال بالتكتم عن أسمائهم. وفي مقابل ذلك ستتخلى برلين ولندن عن مطالبة برن بالمبادلة التلقائية للمعلومات الضرائبية.

مهما يكن، فإن الاضطرابات التي هزت مؤخراً الساحة المالية السويسرية قد زعزعت إحدى الأساطير المتعددة التي اجترت منذ عقود من الزمن بغية خلق الوحدة المقدسة حول مبدأ الدفاع عن السرية المصرفية: أي المبدأ الذي يزعم أن أي انتهاك له قد يؤدي إلى كارثة في الاتحاد السويسري. ففي العام 2000 كتبت إحدى الصحف السويسرية اليومية المتخصصة في عالم الأعمال مؤكدة أن أي إضعاف لمبدأ السرية المصرفية سي طرح على بساط البحث "إمكانية صمود صناعة (سويسرا) المصرفية" [5]. وفي

السنة التالية خلصت دراسة أجراها جان كريستان لامبليه، عالم الاقتصاد السويسري المشهور، إلى أن إضعافاً من هذا النوع ستترب عنه "نتائج كارثية"، إذ ستلغى عشرات الآلاف من الوظائف، وسوف يكون من الضروري "إعادة النظر بقوة في أبعاد الدولة الاجتماعية". وحتى أن الدراسة لم تتردد في الزعم أن الأمر قد يتطلب عندها "إغلاق جنيف" [6]. وكذلك أعلن أحد المصرفيين المهمين في شباط/فبراير من العام 2009 أنه في حال إلغاء التمييز بين التهرب الضريبي والتزوير الضريبي فإن المركز المالي السويسري قد يتقلص "إلى نصف حجمه تقريباً" [7].

لم يحدث أي شيء من كل هذا. فبالرغم من أهم إعادة النظر في مبدأ السرية المصرفية منذ الحرب العالمية الثانية، ما يزال الموقع المالي السويسري ونشاطه الرائد وإدارة الثروة فيه في حالة جيدة. ففي العام 2009، لم يتراجع حجم الأموال التي أودعها الزبائن الأجانب في المصارف السويسرية، خاصةً بفضل قوة الفرنك السويسري مقابل اليورو، لا بل زادت: فقد بلغت قيمة الأموال المتدفقة الصافية 120 مليار فرنك سويسري (93 مليار يورو) [8]. وكل شيء يشير إلى أن حصيلة العام 2010 سوف تكون أيضاً مرضية في نظر المصرفيين السويسريين [9].

* أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة لوزان. من مؤلفاته: « La politique des caisses vides. Etat, finances publiques et mondialisation », Actes de la recherche en sciences sociales, n° 146-147, mars 2003.

[1] كان من المقترح مثلاً العمل على عرقلة، أو حتى على إلغاء تداول الرساميل مع الدول الواردة أسماؤها على لائحة الجنات الضرائبية. المرجع: Neue Zürcher Zeitung, Zurich, 7-8 mars 2009.

[2] Neue Zürcher Zeitung, 29 janvier 2010

[3] النشرة الرسمية، المرافعات الشفهية في المجلس الوطني وفي مجلس الولايات. المجلس الوطني في 19/3/2008، راجع: www.parlament.ch/F

[4] Bruno Gurtner, « Bank Secrecy : Switzerland Circles the Wagons », Tax Justice Focus, [4] www.taxjustice.net, vol. 6, octobre 2010, p. 4-5

[5] Le Temps, Genève, 28/11/2000

[6] Jean-Christian Lambelet et Alexander Mihailov, « Le poids des places financières suisse, genevoise et lémanique », Institut Créa, Lausanne, 2001, p. 50 et 52. Le Temps, 24/2/2009

[7] Le Temps, 24/2/2009

[8] Neue Zürcher Zeitung, 15 janvier 2010, et L'Hebdo (Lausanne), 22/4/2010

[9] Neue Zürcher Zeitung, 18 novembre 2010

حقوق الطبع محفوظة لكافة البلدان